

شبكة الاتصالات التقنية وشبكة العلاقات الاجتماعية في المجتمع الليبي: بين التماسك والتفكك

حسين سالم مرجين(*)، سالمه إبراهيم بن عمران
مبارك الكوني بالرقدو، سامي عبد الكريم الأزرق
عائشة صالح كجمان، يوسف محمد الصيد

مقدمة

تُعدّ شبكة العلاقات الاجتماعية من المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع، التي تُسهم في تعزيز التماسك الاجتماعي وبناء هوية وطنية جمعية فاعلة، حيث تتأثر هذه الشبكة بالعوامل الثقافية والاجتماعية والدينية والاقتصادية والسياسية والتكنولوجية، لذلك نحن بحاجة إلى فهم ميكانيزم (آليات) عمل هذه الشبكة وكيفية نشوئها في المجتمع حتى تصل إلى مرحلة التماسك، وكيف تتحوّل في مرحلة ما إلى الهشاشة والتفكك.

شهد المجتمع الليبي تحولات جذرية منذ عام 2011 أدت إلى انهيار النظام السياسي القائم. لم يحدث هذا الانهيار فراغاً سياسياً فقط، بل أحدث خلخلة في شبكة العلاقات الاجتماعية أيضاً، حيث انقسم المجتمع بين قبائل منتصرة وأخرى مهزومة. وقد تجلّى هذا الانقسام بوضوح خلال النزاعات المسلحة التي تلت عام 2011، مثل حرب 2014، وحرب 2018، وحرب 2019، حيث أدت هذه النزاعات والصراعات إلى تفكك الروابط الاجتماعية وتزايد حالات العنف والعداء بين مكونات شبكة العلاقات الاجتماعية. وكانت هذه الصراعات والحروب تعيد إنتاج نفسها باستمرار في مناخ يتسم بالفوضى وعدم الاستقرار.

عطفاً على ذلك، أسفرت هذه النزاعات والصراعات عن تداعيات اجتماعية عميقة، مثل تهجير السكان، وتدمير البنية التحتية، وهو ما أثر سلباً في العلاقات الاجتماعية وأدى إلى الشعور بالإقصاء وفقدان الثقة بين مكونات شبكة العلاقات الاجتماعية. وقد أدى هذا التأثير إلى الدمار المادي والمعنوي والنفسي واضطراب القيم والمعايير الاجتماعية. ومع تزايد الارتدادات السياسية

والاجتماعية والاقتصادية أصبح من الضروري إعادة الهدوء والاتزان إلى النفسية الجمعية والحفاظ على قيم المجتمع، وإعادة بناء علاقات اجتماعية قويّة في ظل مناخ صحي سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا. وحتى نصل إلى ذلك، لا بد من دراسة كيفية تأثير هذه الصراعات والحروب في شبكة العلاقات الاجتماعية، وكيف يُمكن أن تُسهم تلك الشبكة في إعادة بناء التماسك الاجتماعي في ظل الظروف الحالية.

يُوفر فهم هذه الديناميات مؤشرات مهمة حول أهمية الموضوع، حيث نُسلط الضوء على التحدّيات والفرص التي قد تُواجه المجتمع الليبي في سعيه نحو إعادة التماسك الاجتماعي. ومن خلال هذا التحليل، نسعى إلى تقديم رؤية شاملة حول شبكة العلاقات الاجتماعية بين التماسك والتفكك، وذلك لتوفير قاعدة معرفية تُسهم في تعزيز الحوار والمصالحة الوطنية.

تخضع العلاقات الاجتماعية للدينامية

الاجتماعية، فهي تتطور وتستمر وتمتد، وفي رحلتها الحركية الدينامية قد تتعرض للاضطراب والتوتر وتتفكك وتنتهي، كما أنها قد تنمو وتستمر وتستقر متأثرة في ذلك بكل العوامل المحيطة بها.

وما حدث في ليبيا في عام 2011 والحروب والصراعات التي تلتها؛ كل ذلك قد ألقى بظلاله على بنية المجتمع الليبي وأثر في النسيج الاجتماعي، وانعكس سلبيًا على العلاقات الاجتماعية وحال دون تطورها واستمرارها واستقرارها وتماسكها.

وبذلك فإن الإشكالية المطروحة في هذه

المقالة تتمحور حول كيفية تأثير التحوّلات

السياسية والاجتماعية في ليبيا منذ عام 2011 في شبكة العلاقات الاجتماعية، وما هي الآثار الناتجة من الصراعات المسلحة في التماسك الاجتماعي؟

تتجلى هذه الإشكالية في الانقسام بين القبائل والمناطق، وفقدان الثقة، وتفكك الروابط الاجتماعية، وهو ما يستدعي دراسة دور هذه الشبكة في إعادة بناء التماسك الاجتماعي في ظل الظروف الحالية، وكيف يمكن أن تُساهم في دعم الحوار وتحقيق المصالحة الوطنية.

تهدف هذه الدراسة إلى فهم وتحليل وتفسير شبكة العلاقات الاجتماعية من خلال مقارنة شبكة الاتصالات التقنية؛ ومحاولة فهم وتشخيص وتحليل ما جرى لشبكة العلاقات الاجتماعية في ليبيا بعد عام 2011؛ وكيفية إعادة تماسك شبكة العلاقات الاجتماعية في المجتمع.

تبحث هذه المقالة في التساؤلات الآتية: ما هي آلية فهم وتحليل شبكة العلاقات الاجتماعية مقارنةً بشبكة الاتصالات التقنية في حالي التماسك والتفكك؟ كيف يُمكن فهم وتشخيص وتحليل ما جرى لشبكة العلاقات الاجتماعية في ليبيا بعد عام 2011؟ ما السبيل لإعادة شبكة العلاقات الاجتماعية لتكون أكثر تماسكًا وترابطًا؟

يتجلى التفاعل الإيجابي في شبكة الاتصالات من خلال القدرة على تبادل البيانات بسلاسة وسرعة، وهو ما يُعزّز التعاون بين الأجهزة، ويُساهم في تحسين جودة الخدمة في شبكة العلاقات الاجتماعية المتماسكة يؤدي التفاعل الإيجابي بين الأفراد إلى إنتاج أفكار مبدعة.

تعتمد المنهجية في هذه المقالة على العصف الذهني بين عدد من الباحثين، وهي تُمثل ممارسة غير شائعة في بحوث العلوم الاجتماعية. يهدف هذا المنهج إلى تقديم رؤى معمّقة، وتحليل يتجاوز الأساليب الأكاديمية التقليدية.

تُعزّز هذه المنهجية من خلال التنوع الجغرافي للباحثين، الذين ينتمون إلى جامعات ليبية متعددة. هذا التنوع لا يمنح المقالة بُعداً إضافياً في الفهم والتحليل فحسب، بل يعكس أيضاً تنوع التجارب الاجتماعية والثقافية للباحثين؛ فالاختلاف في الخلفيات الأكاديمية والجغرافية يُساهم في إغناء النقاشات ويُحفز التفكير النقدي، حيث يطرح كل باحث رؤى فريدة تتأثر ببيئته.

كما يتيح تنوع التخصصات في مجالات علم الاجتماع استخدام أدوات نظرية ومنهجية متعددة، وهو ما يُساهم في تقديم تفسير أعمق لشبكة العلاقات الاجتماعية في المجتمع الليبي، ويُمكن أن يؤدي هذا التنوع إلى اكتشافات جديدة ويُعزّز من جودة المقالة وصدقها.

عموماً، يُمكن تحديد ملامح المنهجية على النحو الآتي:

- القيام برصد وقائع شبكة العلاقات الاجتماعية في المجتمع الليبي خلال المرحلة التي تلت عام 2011، من خلال المعيشة اليومية للأحداث، مع تقديم توجيهات مستندة إلى نتائج عصف ذهني، وهو ما يُعزّز من صلة البحث بالواقع الاجتماعي.

- مشاركة عدد من الأساتذة في علم الاجتماع من مختلف الجامعات الليبية، وهو ما يُثري النقاش الأكاديمي، ويُعزّز مصداقية النتائج، والمقاربة الاجتماعية لشبكات العلاقات الاجتماعية المطروحة.

- استخدام طريقة العصف الذهني كأداة فعّالة لتوليد الأفكار، وهو ما يعكس أسلوباً تفاعلياً في البحث والتحليل. تُتيح هذه الطريقة إشراك مجموعة متنوعة من الآراء، وهو ما يُساهم في تقديم تحليل أكثر شمولية وعمقاً لقضية شبكة العلاقات الاجتماعية المطروحة.

أولاً: فهم وتحليل وتفسير شبكة العلاقات الاجتماعية

من خلال مقارنة شبكة الاتصالات

يتطلب فهم شبكة العلاقات الاجتماعية بالضرورة تشخيصاً وتحليلاً لعناصر هذه الشبكة التي يرصدها علماء الاجتماع في العناصر التالية:

1 - التواصل: هو عملية تبادل المعلومات والأفكار بين الأفراد، ويعتمد على القيم والمعايير الاجتماعية.

2 - التفاعل: يُمثل المرحلة التي تلي التواصل، حيث يتمثل بالتأثير المتبادل بين الأفراد، فيُعزّز العلاقات الاجتماعية ويدعم التعاون.

3 - الضوابط الاجتماعية: تشمل القواعد والمعايير التي تُنظم سلوك الأفراد، وتُساعد على تحقيق الانسجام والتعاون داخل المجتمع، وهذه الضوابط يُمكن أن تكون أخلاقية، دينية، أو قانونية.

يُسهّم تفاعل هذه العناصر بعضها مع بعض في تعزيز تماسك شبكة العلاقات الاجتماعية، وبناء هوية جمعية قوية، فيؤدي إلى تحقيق الاستقرار في المجتمع. وهذا يعني أننا بحاجة إلى مقاربات مهمة لفهم آليات عمل هذه الشبكة وتفسيرها كما هي من دون تشويش أو تلميح، أي من دون أن ننقص من حجمها أو نبالغ فيه.

في الحقيقة، لا ندعي الفهم الشامل لماهية عمل شبكات العلاقات الاجتماعية، إنما هي محاولة من عدد من الباحثين في علم الاجتماع، نحاول من خلالها توجيه الاهتمام نحو كيفية تسهيل وتيسير فهم شبكات العلاقات الاجتماعية على نحو أفضل وأكثر واقعية، حيث نرى أن مقارنة شبكة الاتصالات قد تكون مفيدة لفهم شبكة العلاقات الاجتماعية في المجتمع، ونعتقد أنه من الممكن توظيف هذه المقاربة لدراسة كيفية عمل شبكة العلاقات الاجتماعية، وتفاعلها، وضبطها، وتماسكها، فضلاً عن كيفية تفكيكها.

إن الدافع وراء ذلك هو محاولة فهم وتشخيص وتحليل ما جرى لشبكة العلاقات الاجتماعية في ليبيا بعد عام 2011، حيث لا تزال هذه المرحلة بحاجة إلى دراسة معمّقة لفهم وتفسير التفكك والانهايار الذي تعرضت له بعض روابط هذه الشبكة الاجتماعية.

تُعدّ المقاربة بين شبكة الاتصالات وشبكة العلاقات الاجتماعية محاولة لتقريب الفهم في ما يتعلق بالآلية التي تعمل بها شبكة العلاقات الاجتماعية ووسائل وطرائق الاتصال بين أفراد المجتمع، فتتواصل شبكة الاتصالات عبر الأجهزة التي ينبغي أن تتصف بمواصفات معيّنة، كما يتم وضع معايير محددة لضمان قدرة هذه الأجهزة على التواصل بصورة فعّالة.

في المقابل، يتواصل الأفراد في المجتمع من خلال شبكة العلاقات الاجتماعية، عبر علاقات رسمية أو غير رسمية. تُعزّز هذه العلاقات التواصل وتبادل المعلومات والأفكار والقيم، وتسعى عملية تبادل المعلومات والأفكار والقيم بين أفراد المجتمع إلى تعزيز التفاعل الإيجابي، وهو ما يُسهّم في بناء مقاييس ذهنية موحدة حول أهمية تماسك شبكة العلاقات الاجتماعية وبناء الهوية والمواطنة الجمعية. وهذا ما سمّاه بيردو «الهابيتوس» أيّ الاستعدادات والإدراكات التي يكتسبها الأفراد في المجتمع والتي تتحول بمرور الوقت إلى بنى منظمة للسلوكيات والممارسات لمختلف أفراد المجتمع.

فعندما يتشارك الأفراد في أفكارهم ورؤاهم، فإنهم يساهمون في بناء فهم مشترك يزيد من تماسك المجتمع، وهذا الفهم المشترك يُعزّز بدوره الثقة والتعاون، فيؤدي إلى بناء علاقات أقوى وأكثر استقراراً وتوازناً، ويدعم مطالب بناء الهوية والمواطنة الجمعية، وهي في الأصل مطالب ليست فردية إنما مطالب معبّرة عن جماعات منظمة لهذه الشبكة.

بالتالي، كما تعتمد شبكة الاتصالات على تبادل البيانات، تعتمد شبكة العلاقات الاجتماعية على تبادل الأفكار والمعتقدات والقيم كأداة أساسية لتحقيق تفاعل إيجابي يسهم هذا التفاعل في تعزيز الروابط الاجتماعية وترسيخ الهوية والمواطنة الجمعية. وهذا يعني أنه تماماً كما تُحسّن التحديثات في شبكة الاتصالات من أدائها، تؤدي الأفكار، سواء كانت قيماً أو معتقدات، دوراً مهماً في تماسك أو تفكك الروابط الاجتماعية والهوية والمواطنة في المجتمع.

من ناحية أخرى، يُمثل القانون العامل التنظيمي والأخلاقي والضابط في شبكة الاتصالات، حيث يتوجب وجود بروتوكولات قانونية لضمان عمل شبكة الاتصالات على نحو سليم، وهو ما يجعلها محل ثقة الجميع.

إن شبكة الاتصالات تعمل وفق برنامج مدروس ومنضبط، يمكن الرجوع إليه في حال حدوث أي تعطل (مثل الكتالوغ). في المقابل، تعتمد شبكة العلاقات الاجتماعية على مرجعيات متعددة، تشمل المناهج المدرسية، والقيم الأخلاقية والدينية، وما يُغرس في الأجيال اللاحقة.

بالمثل، تحتاج شبكة العلاقات الاجتماعية إلى ضوابط اجتماعية تشمل القواعد والمعايير التي تُنظم سلوك الأفراد، وتُعزّز الانسجام والتعاون داخل المجتمع. يمكن أن تكون هذه الضوابط عرفية أو قانونية أو أخلاقية أو دينية، وذلك بهدف تماسك المجتمع، ليعمل أفراد كالبنيان المرصوص يشد بعضهم بعضاً.

معنى هذا، ببساطة شديدة، أن الضوابط الاجتماعية مهمة، إذ إن فقدانها يؤدي بالضرورة إلى هشاشة وتفكك هذه الشبكة الاجتماعية وانحلال الروح الجماعية، وهو ما يؤدي إلى تحوّل الأفراد إلى أفراد بلا هوية وبلا مواطنة جمعية.

كما أن هشاشة، أو تفكك، شبكة الاتصالات

يُشير إلى عدم قدرتها على العمل بصورة فعّالة، وقد تحدث عواقب كبيرة قد تؤدي إلى فقدان الاتصال تمامًا، لهذا فإن إعادة بناء شبكة الاتصالات قد يتطلب تغييرًا في جميع العناصر والقواعد المنظمة لها.

ما يُميّز شبكة الاتصالات هو قدرتها على التحكم والضبط والتنبؤ عند الحاجة، ومع ذلك تتأثر هذه الشبكة بمتغيرات وعوامل خارجية قد تحدّ من قدرتها على الأداء، مثل الهجمات السيبرانية، التي قد تستهدف نقاط الضعف في الشبكات، وهو ما يؤدي إلى تفككها أو انهيارها.

أما شبكة العلاقات الاجتماعية، فهي أكثر تعقيدًا وتفردًا؛ فمثلًا، قد يتأثر التماسك في هذه الشبكة بمتغيرات وعوامل خارج إطار الشبكة الاجتماعية مثل التغيرات الاقتصادية أو السياسية أو تأثير التكنولوجيا، بالتالي يُمكن أن يُساعد فهم واستيعاب هذه الديناميات على تعزيز ودعم تماسك شبكة العلاقات الاجتماعية.

ربما ندرك من التحليل السابق أن شبكة العلاقات الاجتماعية تمثل نظامًا من الروابط والعلاقات التي تربط الأفراد ضمن مجموعة معينة، وتتكوّن هذه الشبكات من خلال التفاعلات الاجتماعية وتبادل الأفكار والقيم والمعتقدات والمشاعر بين الأفراد، وتقوم شبكة العلاقات الاجتماعية بدور حيوي في توفير الدعم العاطفي والنفسي للأفراد، فيلبّي حاجاتهم الأساسية.

فضلاً عن ذلك، تساهم قوة الشبكة في تماسك المجتمع وتكوين الهوية والمواطنة الجمعية، في المقابل يؤدي ضعف الشبكة إلى تفكك المجتمع وهشاشة الهوية والمواطنة الجمعية، وهو ما يعني بالضرورة تغيير شكل وطبيعة المجتمع والعلاقات الاجتماعية.

إن السؤال الذي يطرح نفسه الآن هو: كيف يمكن فهم وتشخيص وتحليل ما جرى لشبكة العلاقات الاجتماعية في ليبيا بعد عام 2011 بناءً على المقاربة السابقة؟ هذا هو ما نسعى إلى استكشافه في المبحث الثاني من هذه المقالة.

ثانياً: فهم وتشخيص وتحليل ما جرى لشبكة العلاقات الاجتماعية في ليبيا بعد عام 2011

عند النظر إلى شبكة العلاقات الاجتماعية في المجتمع الليبي قبل عام 2011، نجد أنها غالباً ما كانت تحتكم إلى القبيلة والعرف قبل القانون، وهو ما أدى إلى هشاشة الهوية الوطنية، حيث كانت تلك الشبكة تخضع في الأساس لمعايير المجتمع البدوي الذي تناوله ابن خلدون.

كما تعكس هذه الشبكة ثقافة بدوية متأصلة في المجتمع الليبي وفي الشخصية الليبية، وقد تناول لوجلي صالح الزوي في كتابه *المدينة المتغيرة* موضوع العلاقة بين المجتمع البدوي والحضري، ووصف المجتمع الليبي بأنه متحضر ولكنه لم يصل بعد إلى مستوى الحضرية الذي تتميز به المجتمعات الحديثة، كما أن شبكة العلاقات الاجتماعية مرت في مرحلة لاحقة بمرحلة تحلل كثيراً من جوانب التعاقد الاجتماعي والمسؤولية الاجتماعية في دولة الرفاهية. من هنا يرى آصف بيات «أنه على أفراد تلك الشبكة الذين اعتمدوا من قبل على الدولة أن يعتمدوا الآن على أنفسهم لكي يظلوا على قيد الحياة»⁽¹⁾.

لقد مرت شبكة العلاقات الاجتماعية في المجتمع الليبي بعد عام 2011 بأوقات عصيبة أدت إلى تفكك هذه الشبكة، وبخاصة في ظل وجود عامل خارجي كان له دور كبير كمحفز لعملية التغيير الحاصلة في عام 2011، التي أدت إلى سقوط النظام السياسي. كان هذا العامل متأثراً من دول أو منظمات إقليمية أو دولية، وهذا الدور الخارجي كان في سياق طرح مبادرات سلمية أو في شكل دعم عسكري أو اقتصادي أو إعلامي أو دبلوماسي⁽²⁾.

شكّل ذلك التدخل الخارجي خطراً على النسيج الاجتماعي لأنه جعل القوى والجماعات السياسية مجرد أدوات لتنفيذ مخططاته ومصالحه داخل الدولة؛ فالنسيج الاجتماعي في ليبيا عبّر منحدرات خطيرة بعد عام 2011 في ظل التدخلات الخارجية وتأثير متغيرات البيئة الدولية، منها استمرار الصراع العسكري وحالة الانقسام السياسي التي تشهدها الدولة والخلافات المناطقيّة والجهوية التي أثارت الصراع بين أفراد المجتمع الواحد، وزادت حالة الاحتقان والتفرقة بينهم. أثر كل ذلك في أفراد المجتمع، إذ أصبحت العلاقات الاجتماعية تُصنّف إلى تجمعات قبلية أو مناطقيّة تدير شؤونها اليومية، وتتعامل بعضها مع بعض بصفة مستقلة، وبخاصة خلال الأزمات

(1) آصف بيات، *الحياة السياسية: كيف يغير بسطاء الناس الشرق الأوسط*، ترجمة أحمد زايد (القاهرة: دار المركز القومي للترجمة، 2014)، ص 100.

(2) حسين سالم مرجين، «الأزمة الليبية بين المتوقع والظنون»، مجلة *الحوار المتمدن الإلكتروني*، 2020، ص 363. الرابط المتاح: <<https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=677399>>.

السياسية أو الأحداث الكبرى؛ ففي غياب سلطة مركزية قوية تألفت سلطات جماعية تستند إلى هذه التجمعات، أدت إلى تعزيز الهويات المحلية (القبلية أو المناطقيّة) على حساب الروابط الوطنية.

نتيجة لذلك أصبحت هذه التجمعات تتنافس فيما بينها، فتزايدت تعقيدات التفاعلات الاجتماعية، وتأثّر سلباً استقرار المجتمع الليبي. ويمكن القول بأننا نلاحظ عواقب الحروب والصراعات في الدمار والخراب الذي تخلفه ليكون ذلك خسارة مؤلمة للأفراد. كما أن هذه الحروب تخلف خسائر أكثر عمقاً يمكن ملاحظتها على المدى البعيد لأنها تؤثر في بنية المجتمع وقيمه وسلوكياته، وقد يستمر هذا التأثير عدة أجيال.

بدأ تفكك الشبكة الاجتماعية في ليبيا من خلال تقسيم المجتمع إلى قسمين: قبائل ومناطق منتصرة وأخرى مهزومة، في غياب سلطة مركزية فعّالة، وغياب أهداف مشتركة، فقد قامت القبائل المنتصرة بإثارة النزعات والشكوك حول القبائل المهزومة، الأمر الذي أدى إلى بروز عدد من الخلافات والنزاعات. لقد وصلت الأمور إلى حد الدخول في حروب بهدف الإخضاع والاستسلام للفرق المنتصرة، كما هي الحال في الصراعات التي حدثت في بني وليد والمشاشية وورشفانة والصيعان، هذه الصراعات التي هزت تأثيراتها العميقة النسيج الاجتماعي، وأدت إلى تفشي الفوضى وزيادة التفكك في شبكة العلاقات الاجتماعية، وظهور مجتمعات مصغرة مهيمنة على موارد الدولة وتعمل على تحقيق مصالحها الخاصة وحرمان وتهميش كل من يعاديه أو يخالفها. وقد أصبحت الفرق المنتصرة تعتقد أنها تتجاوز السلطة المركزية الضعيفة، فبرزت مسألة التوازن بين الجماعات المنتصرة المتنافسة؛ حيث بدأت هذه الفرق بتصفية خصومها بالطريقة التي تجد فيها الفرصة الملائمة، ساعية إلى الانفراد بالسلطة، وقد أسفرت هذه الديناميات عن صراعات بين القبائل المنتصرة فيما بينها، وهذا ما أدى إلى تقليص نفوذ بعض هذه القبائل على نحو كبير.

تعدّ حرب 2014 مثلاً بارزاً على التقلص في النفوذ، حيث شهدت المنطقة الغربية صراعاً بين قبائل الزنتان ومصراتة، إذ أظهرت هذه الأحداث كيف يُمكن أن تُؤدي الانقسامات الداخلية إلى تفكك شبكة العلاقات الاجتماعية.

ويمكن أن نضيف هنا مجموعة من العوامل المساعدة التي ساهمت في عدم تماسك شبكة العلاقات الاجتماعية حيث أثرت الحروب والصراعات في بنية العلاقات الاجتماعية، وساهمت في خلق المواقف العدائية وطفى على السطح المجتمعي خطاب الكراهية الذي ظهرت بوادره داخل الأسرة الواحدة، التي انقسمت في آرائها وتوجهاتها وولاءاتها ليستفحل هذا الخطاب تدريجاً بين أفراد المجتمع. وقد ساهمت وسائل الإعلام المختلفة في تغذية وتأسيس هذا الخطاب الذي يعتمد سياسة التفریق، ويقسّم المجتمع على أسس مناطقيّة وجهوية، ويثير النزعات القبليّة ويعمق الانقسامات ويزيد الخلافات ويسعى إلى تفتيت البناء الاجتماعي. كما ساهمت وسائل الإعلام في التأثير في الوعي المجتمعي لتحديد توجهاته وولاءاته، فكانت تقدم ما يخدم مصالحها ومشاريعها سواء كانت حزبية أو مناطقيّة أو جهوية بعيداً من المشاريع الوطنية التي تجمع أبناء الوطن الواحد.

كذلك ساهم تعطيل دور المؤسسات الرسمية والقوانين في التأثير على بنية المجتمع وعلاقات أفرادهم ببعض، وما شهدته المجتمع من حروب وصراعات قبلية أو مناطقية أو أسرية كان نتيجة لغياب القانون والرادع الرسمي.

وهل يعني هذا أن شبكة العلاقات الاجتماعية قبل عام 2011 كانت متماسكة؟

نعتقد أن ما حدث في عام 2011 كان نتيجةً لعدد من الممارسات انتهجها النظام السياسي السابق ساعدت على هشاشة وتفكك هذه الشبكة. من أهم هذه الممارسات هو الافتقار إلى رؤية شاملة لماهية الوطن، حيث سيطر الفكر الأحادي على تواصل وتفاعل تلك الشبكة. ويرى المُنصف ونَّاس أن «أهم المشاكل العويصة في ليبيا هي الاعتقاد بامتلاك الفكر الأُحد والحق المطلق»، التي سمَّاهما «محنة الصوت الواحد»⁽³⁾، التي يرى أنها ورطة وجودية وفلسفية وحياتية؛ فالحياة بحسب وجهة نظر ونَّاس أعمق وأعظم من أن تُختزل في صوت واحد.

فقد تحكَّم النظام السياسي السابق في الكثير من الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية تاركًا فضاءً ضيقًا للمجتمع ليطور نفسه⁽⁴⁾؛ بالتالي قبلت شبكة العلاقات الاجتماعية خلال مرحلة النظام السياسي السابق أن يكون دورها مجرد داعم ومساند للنظام، وتحصيل ما يُمكن تحصيله من مكاسب من خلال الدعم والمساندة.

ويمكن القول بأن ممارسات الاستبداد والضغط الأمنية من جانب النظام السياسي السابق، إضافة إلى ما سمَّاه ونَّاس الضيم المركَّب والمتعدد الأبعاد الذي يجمع بين الاقتصادي والاجتماعي من جهة، والسياسي من جهة أخرى⁽⁵⁾ قد أدَّى كل ذلك إلى تقويض قدرة هذه الشبكة على التكيّف والخروج من ذلك الإطار الضيق، وهذا يعني أن العوامل الخارجية والداخلية مجتمعة أسهمت في تدهور العلاقات والروابط الاجتماعية، وهو ما جعل من الصعب على الأفراد تكوين علاقات صحية ومستدامة.

بالعودة إلى مرحلة ما بعد عام 2011، ومع انهيار النظام السياسي في ذلك العام، شهدت شبكة العلاقات الاجتماعية سلسلة من عمليات التفكك والانهيار انعكس سلبيًا على الروابط والقيم الاجتماعية.

تجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الشبكة لم تكن متماسكة على النحو المطلوب سابقًا، حيث أصبح الضابط الأساسي لهذه الشبكة (السلطة) إما منهيارًا وإما غير موجود في مراحل لاحقة، وأدَّى ذلك إلى انقسام شبكة العلاقات الاجتماعية إلى عدد من التجمعات، أضف إلى ما سبق حقيقة أخرى، وهي أن كل تجمع أصبح يُعبّر عن مصالحه الخاصة، بحيث لم يكن يجمعهم سوى مجموعة من القيادات يحكمها نوع من التآلف، الذي انتهى ببعض قيادات تلك التجمعات إلى قناعات خطيرة، منها إمكان استغناء إحداها عن الأخرى.

(3) المُنصف ونَّاس، ليبيا التي رأيت، ليبيا التي أرى: محنة بلد (تونس: دار المتوسطية، 2017)، ص 37.

(4) بيات، الحياة السياسية: كيف يغير بسطاء الناس الشرق الأوسط، ص 142.

(5) ونَّاس، المصدر نفسه، ص 46.

بدأت الإشكالية في التعامل بين أفراد هذه الفرق المنتصرة: تتلخص في السؤال: من يأمر من؟ وأصبح إحلال التوازن بين هذه الفرق المنتصرة المتنافسة تحديًا كبيرًا، كما أنه لم يتبين لهذه الفرق المتخاصمة أهداف وطنية تتناصر من أجلها، فلا يوجد هدف محدد يمكن أن يتجاوز الأهداف القبلية أو المناطقية الضيقة، التي تركز على مصالح القبيلة ولا تتجاوزها إلا للدفاع عن أرضها أو نصرة حلفائها.

ووفقاً لرؤية مالك بن نبي، أصبح المجتمع الليبي عبارة عن تجمعات تفتقر إلى التماسك، تعاني فيه بعض روابط شبكة العلاقات الاجتماعية تضخم الذات، وهو ما أدى إلى انحلال الروح الجماعية؛ وباتت هذه التجمعات بوجه عام لا تبحث عن حلول للمشكلات التي تواجه المجتمع المنهار، بل تركز على البحث عن أدلة وبراهين تؤكد حجتها، وهو ما يعكس تفضيلها مصالحها القبلية أو المناطقية على المصلحة الوطنية. وهذا يعني أنه عندما تشعر الفرق المنتصرة بوجود تهديد للمكاسب التي حققتها فإنها تميل إلى أن تصبح أكثر وعياً بأفعالها وبالقيمة التي اكتسبتها، في هذه الحالة تتعرف هذه الفرق إلى أفعالها على نحو جماعي ومسموع، وهذا ما يعكس تفاعلاً واعياً مع الوضع الراهن، علاوةً على ذلك، قد تسعى هذه الفرق إلى الحفاظ على مكاسبها بطرائق قد تشمل اللجوء إلى العنف، مثل الدخول في نزاعات مسلحة، فيعكس رغبتها في استدامة المكاسب التي حققتها، حتى وإن كان ذلك يحمل مخاطر كبيرة على شبكة العلاقات الاجتماعية.

إضافة إلى ما سبق، لم تكن السلطة الجديدة بعد عام 2011 قادرة على استخدام العنف ضد الفرق المنتصرة وكبح رغباتها في الاستحواذ على المكاسب المادية، إذ إن سعي الفرق المنتصرة إلى الاستقلال في الحياة اليومية خلق فراغاً خطيراً في نظام هيمنة الدولة، وبخاصة في ما يتعلق باحتكار استخدام السلاح، بالتالي حدث اختلال جوهري كبير ساهم في زيادة تفكك شبكة العلاقات الاجتماعية من خلال عجز السلطة (الجديدة) المستمر عن حل معضلة احتكار السلاح.

هنا تبرز مفارقة سوسيولوجية مهمة، وهي أن القبائل والمناطق المنتصرة هي من يحمي وجود الحكومات خلال مرحلة ما بعد عام 2011، ومع استمرار تدخل هذه القبائل والمناطق المنتصرة في الشأن الحكومي برز على السطح المجتمعي ظاهرة لافتة للانتباه؛ وهي ظاهرة استخدام العنف ضد الحكومة، ولعل أهم مؤشراتهما: عمليات اقتحام المباني الحكومية باستمرار، وحرق الوثائق، وتهديد الوزراء، وقفل الوزارات، ووصل الأمر إلى اعتقال رئيس الوزراء⁽⁶⁾.

في المقابل، كان هناك ضعف في آليات التواصل والتفاعل داخل شبكة العلاقات الاجتماعية الجديدة، الذي فرضته التركيبة الاجتماعية والسياسية المتغيرة في المجتمع، وهذا يعني بالضرورة انهيار شبكة العلاقات الاجتماعية القديمة، ومن ثم فإن الصراع بين الفرق المنتصرة هو صراع حتمي، إذ إن ديناميات علاقة القوة بين هذه الفرق قائمة على التنافس للاستحواذ على المكاسب المادية والجغرافية. صاحب ذلك السعي سلسلة من التحالفات والصراعات والنزاعات، وتم التعبير عنها بوضوح في حرب 2014، وحروب أخرى عامي 2018، و2019. وهذا يعني أن الجغرافيا

(6) حسين سالم مرجين، «دور العامل الخارجي في الحراك المجتمعي وانعكاسه على التحول الديمقراطي (دراسة الحالة الليبية)»، «المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية»، السنة 13، العدد 3 (2020)، ص 361 - 380.

وتحقيق المكاسب المادية كانت محل تنافس بين الفرق المنتصرة، وهي التي أدت إلى إعادة بناء شبكة العلاقات الاجتماعية، حيث أصبح لدى هذه الفرق الكثير من الإمكانيات الفعّالة للحفاظ على مصالحها في ظل ظروف متغيرة، كما يتوجب الاعتراف أيضاً بأن القبائل والمناطق - المنتصرة - لم تُعر مسألة بناء الدولة ومؤسساتها أيّ اهتمام، بل إنها في كثير من الأحيان كانت التحديّ الكبير لتحقيق ذلك البناء؛ فهي دوماً على استعداد للقيام بأيّ ممارسات - وبخاصة العنيفة - في حال تعرض مصالحها - المكاسب والمنافع - للخطر⁽⁷⁾.

في هذا السياق يبرز فشل إقامة حوار وطني شامل من خلال الجهات التشريعية، سواء المؤتمر الوطني (2012 - 2014)، أو البرلمان في عام 2014، وهذا يؤكّد مدى الانهيار الذي وصلت إليه شبكة العلاقات الاجتماعية القديمة، وعدم التواصل والتفاعل مع شبكة العلاقات الاجتماعية الجديدة.

تتطلب معالجة هذه التحديات جهوداً متكاملة لبناء الثقة وتعزيز الروابط الاجتماعية، وهو ما يُسهم في إعادة بناء شبكة العلاقات الاجتماعية بما يتسق مع تطلعات المجتمع الليبي نحو الاستقرار والتقدم. وهذا يعني ببساطة أن شبكة العلاقات الاجتماعية في ليبيا تعرضت لضغوط كبيرة نتيجة التحوّلات السياسية والاجتماعية، إضافة إلى الأحداث والظروف التي شهدتها البلاد بعد عام 2011، حيث أدت الانقسامات السياسية والصراعات المسلحة إلى تآكل الثقة بين الأفراد، الأمر الذي أثر سلبيّاً في الروابط والعلاقات الاجتماعية.

أسفرت ديناميات الصراع في ليبيا عن تفتيت الروابط الاجتماعية حتى على مستوى الأسرة الواحدة؛ فقد تغلغل هذا الصراع وأدى إلى اندلاع خلافات بين أفرادها؛ ولم يؤدّ ذلك إلى تدمير بنية علاقات المودة بين أفراد الأسرة فحسب، بل امتد ليشمل القيم الاجتماعية التي تعمل على تماسك الأسرة وترابطها، فطفت على السطح الخلافات والعداوات والقطيعة داخل الأسرة الواحدة نتيجة الصراع السياسي، ونتيجة وجودهم في صفوف أطراف مختلفة في هذا الصراع. فمن المفارقات الغريبة التي خلفتها أحداث عام 2011 والصراعات

يتطلب الأمر جهوداً متكاملة من جميع فئات المجتمع، بدءاً من المؤسسات التعليمية، مروراً بالأسرة، وصولاً إلى وسائل الإعلام، لضمان تماسك الشبكة الاجتماعية وتعزيز استقرارها وتقوية الهوية والمواطنة الجمعية في مواجهة التحديات.

والحروب التي تلتها أن الأسرة الواحدة قد تحارب بعضها بعضاً، وتقاتل ضد بعضها في الجبهات ويصبح الأخ عدواً لأخيه أو أبيه أو أبناء عمومته وأقاربه بسبب ولاءاته وتوجهاته السياسية. فالعلاقات بين الأفراد داخل الأسرة الواحدة أصابها الفتور والبرود والتوتر والعداء والتفكك. كما ساهم انتشار المظاهر المسلحة وانضمام عدد كبير من الشباب إلى الجماعات المسلحة بلا ضوابط وأسس واضحة، في إثارة الكثير من المشكلات الاجتماعية عانتها الكثير من الأسر، إذ كان انتساب

أبنائها إلى تلك الجماعات لغرض التباهي والفخر والكسب السريع، وساهم ذلك في تقويض الثقة بين هذه الأسر والبيئة المحيطة بهم.

كما ظهرت حزمة من المشكلات الاجتماعية الناتجة من الصراع السياسي لعل أهمها الطلاق الذي كان يحدث نتيجة لاختلاف وتضارب في التوجهات السياسية بعد عام 2011، بالتوازي مع العزوف عن الزواج، وتزايد عدد الأرامل والأطفال الأيتام، والتسرّب المدرسي، وعزوف الكثير من الشباب عن الدراسة والتحاقهم بالجماعات المسلحة، سواء كانت شرعية أو غير شرعية، للبحث عن الكسب السريع، والعنف والتهجير القسري والتعسفي، ونزوح أعداد كبيرة من المواطنين من مساكنهم المتضررة وعدم قدرتهم على العودة إليها بسبب ظروفهم النفسية وشعورهم بالخوف وعدم الأمان. وسيطر فقدان الثقة بالآخرين على الأفراد، فأصبحت ظواهر كالتخوين والكيد والقتل منتشرة بصورة لافتة للنظر في المجتمع الليبي الذي غابت عنه كثير من الظواهر الإيجابية كالسكن النفسي والاستقرار والمودة والطمأنينة.

كان الصراع السياسي نتيجة للانقسام السياسي الذي أثر بدوره في تكوين قناعات الأفراد لمصلحة الجماعات والتنظيمات السياسية التي تعمل من أجل تحقيق مصالحها الخاصة من دون أن تهتم بالصالح العام. وكما كان الانقسام الاقتصادي انعكاساً للانقسام السياسي وأثر في الأوضاع الاقتصادية ومستوى معيشة المواطن فكان سبباً في جملة من المشكلات الاجتماعية التي يعانيها المجتمع الليبي بعد عام 2011، التي خلّفت معاناة نفسية واجتماعية لأسر متعددة. ومع تغير خرائط السيطرة نتيجة الصراعات القبلية والجهوية بات تفكك العلاقات الاجتماعية أكثر عمقاً وتنوعاً، كما اختلطت الجريمة المنظمة بالإرهاب وجرائم الحرب في ظل الانفلات الأمني وهشاشة مؤسسات الدولة. يمكن تشبيه هذا الوضع عند حدوث تفكك وهشاشة في شبكة الاتصالات نتيجة لتفاعل معقد بين الضغوط الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، إضافة إلى العوامل التقنية والهجمات الخارجية، حيث تؤدي الهشاشة والتفكك في شبكة الاتصالات إلى تدهور الأداء وفقدان الاتصال بين النقاط المختلفة. في هذا السياق، يتضح جلياً أن شبكة العلاقات الاجتماعية في ليبيا مرت بمراحل مماثلة من التدهور، حيث رافق ذلك انعدام الثقة، وتراجع الروابط الاجتماعية، وهو ما زاد في صعوبة بناء أو تعزيز العلاقات بين الأفراد «أعضاء شبكة العلاقات الاجتماعية».

إن التحديّ الكبير الذي يبرز من خلال التشخيص والتحليل لما جرى لشبكة العلاقات الاجتماعية في ليبيا بعد عام 2011 هو كيفية إعادة تماسك هذه الشبكة في المجتمع، وهذا ما سيتم طرحه في المبحث الثالث.

ثالثاً: إعادة تماسك شبكة العلاقات الاجتماعية في المجتمع

يدفعنا التحليل السابق إلى البحث عن كيفية إعادة تماسك شبكة العلاقات الاجتماعية في المجتمع الليبي، ويتطلب تحقيق هذا التماسك واستعادة التوازن استكشاف عوامل التماسك الأساسية. ففي شبكة الاتصالات، تؤدي العوامل الخارجية دوراً حاسماً في ضمان تماسك الشبكة وكفاءتها، مثل استقرار التيار، وقوة التردد، ونوع المُشغل، واستعداد المستقبل للتطوير، وتعدّ هذه العوامل الفنية من الأسباب الرئيسية لتماسك الشبكة.

وبالمثل، تحتاج شبكة العلاقات الاجتماعية إلى استقرار في العوامل المُغذية لها، سواءً للمستقبل أو للشبكة بعامة. ومن الضروري أن يكون هناك توازن في الخطاب الإعلامي المُوجّه نحو تعزيز القيم الأخلاقية والاجتماعية والقوانين، كما أن هناك متغيرات أخرى تُساهم في استمرار تماسك الشبكة الاجتماعية ومنظومة العلاقات بعامة.

لذا يتعين تهيئة الظروف المناسبة لتحقيق استدامة تماسك شبكة العلاقات الاجتماعية، وإعادة التوازن لها من خلال تعزيز هذه العوامل والاهتمام بالتفاعل الإيجابي بينها؛ حيث نعتقد بأن بذور إعادة البناء تتطلب تبني رؤية جديدة تتناول جملة من القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تُعانيها المجتمعات المتفككة.

استنادًا إلى ما تمّ عرضه ومناقشته صار من الضروري أن نفكر في كيفية معالجة المشكلات الاجتماعية التي نتجت من أحداث عام 2011 وما بعدها، وإعادة السلم الاجتماعي للمجتمع، والاستثمار في التوافق والانسجام الاجتماعي كوسيلة لتحقيق الاستقرار والتماسك الاجتماعي والسياسي، لذلك يجب البحث عن إجابات حول كيفية تغيير شبكة العلاقات الاجتماعية من حيث الشكل والمضمون، ويتوقف تحقيق ذلك على توافر ثلاثة عناصر رئيسية:

1 - التفاعل الإيجابي

يتجلى التفاعل الإيجابي في شبكة الاتصالات من خلال القدرة على تبادل البيانات بسلاسة وسرعة، وهو ما يُعزّز التعاون بين الأجهزة، ويُساهم في تحسين جودة الخدمة في شبكة العلاقات الاجتماعية المتماسكة. ويؤدي التفاعل الإيجابي بين الأفراد إلى إنتاج أفكار مبدعة، حيث يرتبط كل فرد بمجموع أعضاء المجتمع، وهو ما يُعزّز البحث عن حلول للمشكلات الجماعية.

بهذا، يتحول المجتمع من مجرد تجمعات إلى كيان متماسك، وهو ما يسهم في تقوية الروابط والقيم الاجتماعية وتعزيز الهوية والمواطنة الجمعية.

2 - التوازن

مثلما تحتاج شبكة الاتصالات إلى توازن في استهلاك البيانات لضمان كفاءة الأداء، يحتاج المجتمع أيضًا إلى توازن في العلاقات الاجتماعية لتجنّب الاستقطاب أو التفكك، حيث يُسهم وجود التوازن في العلاقات في دعم التنوع والتعاون بين الأفراد، وهو ما يُعزّز من تماسك المجتمع. وعندما يتمكن الأفراد من التفاعل على نحو إيجابي مع اختلافاتهم يمكن المجتمع بناء هوية جمعية قوية، وفي المقابل فإنه في غياب هذا التوازن قد تتعرض الروابط والقيم الاجتماعية للضعف بما يؤدي إلى تفكك المجتمع وزيادة التوترات فيه.

3 - الردع القيمي

فضلاً عن ذلك، يجب أن نضيف عنصر القيم الناظمة كعنصر ثالث مهم، حيث تقوم هذه القيم بدورٍ توجيهيٍّ لشبكة العلاقات الاجتماعية، فهي تمثل الإطار العام للروابط الاجتماعية بين أفراد

المجتمع، وتعمل القيم الناظمة على حماية الهوية والمواطنة الجمعية، وتدفع الأفراد إلى الالتزام بالمبادئ التي تُعزّز من تماسك المجتمع وتعاون أفرادهِ.

وهكذا يتضح لنا من التحليل السابق أن شبكة الاتصالات تعمل وفق برنامج مدروس ومنضبط، يمكن الرجوع إليه في حال حدوث أيّ تعطل (مثل الكتلوغ). في المقابل، تعتمد شبكة العلاقات الاجتماعية على مرجعيات متعدّدة، تشمل المناهج المدرسية، والقيم الأخلاقية والدينية، وما يُغرس في الأجيال اللاحقة.

تؤدي هذه المرجعيات دورًا محوريًا في عملية تماسك الشبكة الاجتماعية، حيث تُعدّ الأساس الذي تُبنى عليه العلاقات والروابط بين الأفراد. إضافةً إلى ذلك، يُعدّ نوع الخطاب الذي يُستخدم في تحفيز الشبكة الاجتماعية عاملاً مهمًّا؛ فالخطاب الإيجابي الذي يُعزّز القيم والمبادئ الأخلاقية يُسهم في تماسك شبكة علاقات اجتماعية قوية ومتينة، كما يتطلب الأمر جهودًا متكاملة من جميع فئات المجتمع، بدءًا من المؤسسات التعليمية، مرورًا بالأسرة، وصولًا إلى وسائل الإعلام، لضمان تماسك الشبكة الاجتماعية وتعزيز استقرارها وتقوية الهوية والمواطنة الجمعية في مواجهة التحديات الخارجية، والتركيز على أهمية التمسك بتعاليم الدين الإسلامي للحفاظ على وحدة المجتمع وتماسكه، وتقوية أواصر العلاقات الاجتماعية بين أفرادهِ □